معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: د. فالح عبد الجبار

عراق ما بعد الحرب
سباق من أجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية

موجز المعهد عن التقرير

- عقب الإطاحة بصدام حسين ونظام البعث، واجه الأمريكيون والعراقيون الذين يمسكون حاليا بزمام السلطة مهمتين رئيسيتين: الأولى إحلال الاستقرار في البلاد، والثانية تحرير اقتصاد البلاد وبناها السياسية والاجتماعية. وبالرغم من أن مقتضيات إحلال الاستقرار طغت حتى الآن على التقدم نحو الليبرالية، فقد اتخذت خطوات عديدة في الانتقال من النظام الشمولي إلى ديمقراطية اقتصاد السوق الحرة. غير أنه ما زال هناك الكثير مما يجب إنجازه.

- يقدم هذا التقرير عرضا عاما لمشكلات وامكانيات الفترة الانتقالية، إذ يحلل طبيعة العملية الانتقالية والأطراف المؤثرة فيها، مركزا بوجه خاص على عملية اشاعة الليبرالية.

- يشتمل إحلال الاستقرار وتحقيق الليبرالية على عناصر رئيسية أربعة هي: تفكيك بنى السلطة القديمة وبناء نظام سياسي جديد وتحرير الاقتصاد والتعامل مع القوى الاجتماعية والمؤسسية التي انطلقت على الساحة بفضل الحرية الجديدة.

- ان نجاح عملية الليبرالية يتوقف على ما يمكن لسلطة الائتلاف وشركائها العراقيين ان يفعلوه لمعالجة عوامل ثلاثة والتصدي لها، تلك العوامل التي تشكل معا الطابع الفريد للعراق المعاصر، وهي: ارث النظام الشمولي (التوتاليتاري) والاقتصاد السياسي للريع النفطي، والتكوين متعدد الأعراق والثقافات للمجتمع العراقي.

نبذة المعهد عن التقرير

يحلل هذا التقرير المكونات المؤسسية والاجتماعية التي تؤثر في صوغ سياسات إعادة البناء في عراق اليوم. وهو يسرد نشوء سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم والمعضلات التي تحيط بتفكيك هياكل سلطة الدولة التي ترسخت في ظل حكم صدام حسين وظهور مجتمع مدني نابض بالحياة والتوترات الملازمة لنشوء أي نظام سياسي جديد. إن فهم ارث النظام التسلطي، وادراك قدرات القوى الاجتماعية الجديدة، يعد أمرا أساسيا لبلورة السياسات الموائمة لتعزيز الانتقال إلى نظام ديمقراطي مستقر.

والمؤلف د. فالح عبد الجبار هو حامل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة لندن و زميل زائر في معهد السلام في الولايات المتحدة (للفترة ايلول ٢٠٠٣ – ايلول ٢٠٠٤)، وهو زميل أبحاث في قسم العلوم السياسية والاجتماعية بكلية بركبك في جامعة لندن. وكان في السابق محاضرا في جامعة لندن متروبوليتان. ومنذ عام ١٩٩٤، ترأس فريق الأبحاث في المنتدى الثقافي العراقي. وفي الفترة من فبراير/شباط إلى أغسطس/آب ٢٠٠٢، أجرى بحوثا ميدانية في المنطقة الكردية من العراق، وفي الفترة من يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب ٢٠٠٣، أجرى بحوثا في الأجزاء العربية من البلاد. وهذا التقرير جزء من مشروع أكبر يقوم به لإصدار كتاب عن تراث دولة البعث الشمولية وفرص الديمقراطية في عراق ما بعد الحرب.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٢٠ **مايو/أيار ٢٠٠٤**

المحتويات

مقدمة	٢
منشأ سلطة الائتلاف المؤقتة وطرائق عملها	٣
تفكيك بنى السلطة القديمة	٥
بناء نظام سياسي جديد	٧
تحرير الاقتصاد (الليبرالية الاقتصادية)	١٢
التعاطي مع القوى والمؤسسات الاجتماعية الجديدة	١٣
استقطابات سياسية	١٤

- إن أي نهج فعال لبناء الأمة يجب أن يقوم على أساس آليات تشارك شاملة تعطي كل فئة من فئات المجتمع العراقي صوتا في تقرير مستقبله.

- كان سجل سلطة الائتلاف المؤقتة متناقضا، إذ اصابت في تفكيك بنى النظام القديم حظا اكبر من نجاحها في استبدال هذه البنى. ورغم ان سياسة إنشاء نظام سياسي جديد يقوم على ثلاثة مستويات (المحلي والوطني والسيادي) سليمة من حيث المبدأ الا ان هذه المستويات الثلاثة افتقدت أي ترابط.

- بإنشاء مجلس الحكم كشريك عراقي لها، أعطت سلطة الائتلاف المؤقتة لزعماء الشيعة الإسلاميين بالفعل منبرا للدفع باتجاه اسلمة النظام وإجراء انتخابات مباشرة لاختيار الحكومة العراقية الجديدة. وبينما يوفر مجلس الحكم فرصا أكبر عن النظام السابق لتوسيع المشاركة، فإن الحكومة المؤقتة التي ستتولى السلطة في ٣٠ يونيو/حزيران يجب أن تتجنب تقسيم العراق على اسس طائفية.

- كانت الجهود الرامية إلى ليبرالية الاقتصاد جهودا مجزأة حتى الآن. وثمة فرصة لتحويل طبيعة صناعة النفط ونقل العراق من خلال هذه العملية إلى مجتمع مالكي اسهم في ثروة بلاده (ومجتمع أكثر إنصافا). و لحين تقرير مستقبل صناعة النفط، فإن التقدم سيكون بطيئا نحو التغلب على المشاكل الاقتصادية العديدة وإنشاء عراق ينعم بالرخاء.

- استجاب العراقيون بحماس للحرية الجديدة التي وجدوها للانخراط في الشأن السياسي وإنشاء العديد من المنظمات والصحف الجديدة. ويتسم الموقف الراهن بدرجة كبيرة من الديناميكية حتى أنه يستحيل التنبؤ بالقوى الاجتماعية والمؤسسية التي سيكتب لها البقاء، وكيف ستتطور هذه القوى. ومع ذلك، فقد حدث بالفعل استقطاب لهذه القوى على العديد من الأسس المختلفة: القوى المؤيدة للتحالف مقابل القوى المناهضة للتحالف، والقوى الإسلامية مقابل القوى العلمانية، والقوى المؤيدة للفيدرالية مقابل القوى المؤيدة للمركزية، والقوى الليبرالية مقابل القوى المؤيدة للتدخل الحكومي، والقوى التقليدية مقابل قوى الحداثة، وهكذا دواليك.

- إن اتجاه المرحلة الانتقالية مستقبلا سيتوقف بقدر كبير على الطريقة المختارة لتكوين حكومة العراق القادمة وعلى القائمين بصياغة دستوره الجديد. فالانتخابات المباشرة والفورية سوف تؤدي بالتأكيد تقريبا إلى فوز أغلبية إسلامية شيعية، مما سيدمر الآمال في إقامة نظام ديمقراطي تمثيلي ومستقر على النحو الكامل. وهناك خيارات اخرى، افضلها هو تطوير كتلة ليبرالية معتدلة واعتماد نظام من التمثيل النسبي على اساس المحافظات.

- إن تاريخ الثلاثين من يونيو/حزيران لنقل السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة ينطوي على قيمة رمزية عظيمة تحتم الالتزام به. وبافتراض الالتزام بهذا التاريخ، فإن الخطوة القادمة ستكون التفاوض حول وضع قوات التحالف، علاوة على المناقشات حول طبيعة الحكومة الانتقالية ودور الأمم المتحدة واتجاه السياسات الأمريكية إزاء المنطقة.

مقدمة

بعد مرور عام على سقوط بغداد، يبدو أن العراق يتحرك ببطء متجاوزا الفوضى وفراغ السلطة اللذين طغيا على البلاد في الأيام الأولى من غزو قوات التحالف لها بقيادة الولايات المتحدة. فسلطة الائتلاف المؤقتة، المركز المقرر حتى الآن، ومجلس الحكم المؤقت، شريكها العراقي، يعملان تدريجيا الآن على ترسيخ سلطتيهما. ومع قرب انتهاء ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة، ما يزال هذان الطرفان يواجهان مهام متعددة، بما في ذلك تفكيك بنى النظام القديم وإعادة تنظيم بنى السلطة الجديدة وإرساء الأسس المؤسسية لديمقراطية اقتصاد السوق، علاوة على تلبية المطالب والآمال العاجلة للمجتمع ككل. ومن المقرر أن تصل هذه العملية الانتقالية المعقدة والمتقلبة سياسيا إلى ذروتها في أول يوليو/تموز ٢٠٠٤ عندما تعود السلطة السيادية إلى حكومة عراقية مؤقتة جديدة وأوسع تمثيلا.

واجهت سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم مهمتين رئيسيتين: الأولى إحلال الاستقرار في البلاد، وهي مهمة تقتضي تقليص العنف السياسي المسلح والتخريب ثم القضاء عليهما والحفاظ على سيادة القانون والنظام وإعادة تأهيل الخدمات الضرورية التي تعرضت للتدمير (مثل المرافق العامة والخدمات الصحية والتعليمية) وإعادة بناء الوزارات والهيئات والأجهزة البيروقراطية اللازمة لتسيير شؤون البلاد. أما المهمة الثانية، وهي متداخلة مع الأولى وإن لم تقل عنها أهمية، فتتمثل في تنفيذ برنامج الليبرالية. فقد عكفت سلطة الائتلاف المؤقتة منذ

إنشـائها في أول يونيو/حزيران ٢٠٠٣ على تنفيذ خطة شـاملة لتحرير النظام السياسـي العراقي بالعمل في مجالات أربعة: استبدال بنى سلطة النظام السابق وبناء نظام سياسي جديد وتعزيز اقتصاد السوق وتمكين المجتمع المدني والتعاطي مع القوى الاجتماعية والمؤسسية التي انفلت عقالها بفضل الحرية الجديدة.

إن مؤيدي هذه المحاولة لتحويل العراق اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ومنتقديها على السواء يستشهدون في الغالب بمثال البلدين الآخرين اللذين أعيد تشكيلهما في الماضي في ظل الاحتلال الأمريكي، وهما ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وهذان المثالان مفيدان حقا في بعض النواحـي، ولكنهمـا يمكـن أيضا أن يكونا مضللين إذا تم اتباع مثالهما بدون حصافة. فالحالة العراقية حالة فريدة تماما وتقتضي نهجا فريدا، إذ أن هناك عوامل ثلاثة شكلت العراق المعاصر قبل أي شيء، وهي:

- أولا، عاش العراق طويلا على سمات النظام الشمولي مثل: الاقتصاد المركزي الموجه والحزب الواحد والأيديولوجية الواحدة وهيمنة الدولة على المجالين العام والخاص (في هذا الخصوص، تقدم ألمانيا بعد الحرب - وإلى حد ما الاتحاد السوفيتي السابق - تشابهات مفيدة).

- ثانيا، إن العراق دولة ريعية نفطية حيث يشكل الريع النفطي الاقتصاد السياسي للنظام التسلطي شديد المركزية.كما ان الريعية النفطية هي الاقتصاد السياسي لنظام التبعية الشخصية والنمو اللاعقلاني للجهاز البيروقراطي (وفي هذا الخصوص بالطبع نجد أنه لا ألمانيا ولا اليابان بعد الحرب تقدم مثالا وجيها).

- ثالثا، إن العراق يمثل حالة دولة منهارة ذات مجتمع متعدد الأعراق والثقافات، وقوى اجتماعية قائمة على أساس تنظيم اجتماعي حديث وتقليدي ومختلط (مرة أخرى، لا تقدم حالتا ألمانيا واليابان مثالا جيدا، بالرغم من إمكانية الاستشهاد بالعديد من الأمثلة الأخرى حول العالم).

يجـادل هـذا التقرير بأن عملية الانتقال الراهنة في العراق مشـوبة بالخطأ من ناحية فشـلها في إعطاء الثقل الـلازم لبعض الجوانب المفصلة في العوامل آنفة الذكر وبصفة خاصة، فإن مسـاعي بناء الأمة الجارية حاليا سـوف تفشـل في إقامة دولة ديمقراطية، ومستقرة، إلا إذا ارسيت مؤسسيا على آليات تشارك جامعة تنأى عن المحاصصة الطائفية، وتعطي كل العراقيين صوتا في تقرير مستقبل بلادهم.

يبدأ تقريرنا هذا بسرد تاريخي موجز لأصول سلطة الائتلاف المؤقتة والقرار الذي اتخذته بالشروع في عملية اشاعة الليبرالية واسعة النطاق. بعد ذلك نتناول كل واحد من المجالات الأربعة التي تبذل فيها الجهود حاليا لتحويل البلاد،متناولين تلك الشبكة المعقدة والمتداخلة من العناصر والعوامل الفاعلة. وفي النهاية، يناقش التقرير القوى الاجتماعية الصاعدة مع التركيز، على سـبيل الاسـتخلاص، على الأخطار المترتبة على عقد انتخابات مباشـرة فورا لانشـاء الحكومة العراقية القادمة التي ستشـرف على مختلف نواحي المرحلة الانتقالية، بما في ذلك وضع دستور دائم جديد.

منشأ سلطة الائتلاف المؤقتة وطرائق عملها

قبل ثلاثة أسابيع من غزو القوات الأمريكية والبريطانية للعراق في ٢٠ مارس/أذار ٢٠٠٣ صدر قراربتشكيل مكتب اعادة الاعمار والمساعدة الانسـانية برئاسـة الجنرال جاي غارنر وكلف هذا المكتب بالإشراف على المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار والإدارة المدنية في عراق ما بعد الحرب. وعدا عن الذين ألحقوا بالمكتب، اسـتعانت وزارة الدفاع الأمريكية بالعشـرات من أساتذة الجامعات والكتاب والناشطين العراقيين لتشكيل مجلس إعادة الإعمار والتنمية لتقديم المشورة إلى المسؤولين الإداريين الأمريكيين.

لـم يجـد فريق غارنر تماما من يوضح له الخيارات السياسـية للإدارة المدنية بعد الحـرب. كانت هناك نظريا أربعة خيارات للولايات المتحدة في العراق هي (١) اقامة حكم عسكري مباشر، (٢) إدارة مدنية يباشرها التحالف، (٣) إدارة مدنية يباشرها العراقيون، و(٤) حكومة عراقية مؤقتـة. ويبـدو أن فريق غارنر كان يسـعى إلـى الانتقال من الخيار الأول القائم كأمر واقع إلى الخيـار الرابع. وعقد لهذا الغرض مؤتمران، الأول في الناصرية في ١٥ أبريل/نيسـان والآخر في بغداد في ٢٤ أبريل/نيسـان لمناقشة تشكيل حكومة مؤقتة تضم جماعات من الشخصيات المحلية وشخصيات من المنفى. ولكن هذين الاجتماعين تعرضا للمقاطعة أو المعارضة من قبل مجموعات مختلفة من بينها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، بقيادة الراحل محمد باقر الحكيم.

وفي أول يونيو/حزيران، حلت سلطة الائتلاف المؤقتة محل مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ في ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠٣ الذي اعترف بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة كدولتين محتلتين مفوضا الائتلاف صلاحية إدارة الأقاليم المحتلة لحين تشكيل حكومة وطنية وشرعية وممثلة للشعب العراقي. وسرعان ما قام بول بريمر، الرئيس الجديد لسلطة الائتلاف المؤقتة، بارجاع العملية القهقرى من الخيار الرابع إلى الخيار الثاني. وكان تحركه نحو إدارة مدنية اميركية يباشرها التحالف مدفوعا بالإدراك بأن الولايات المتحدة قد فشلت في التخطيط بشكل واف لإقامة حكومة عراقية مؤقتة. وكانت الولايات المتحدة قد أوقفت بالفعل محاولات تشكيل حكومة مؤقتة قامت بها مجموعات المنفيين العراقيين في لندن (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢) وفي صلاح الدين بكردستان (فبراير/ شباط ٢٠٠٣). المفارقة ان التخطيط العسكري الأمريكي كان شاملا، ولكن التخطيط السياسي كان سطحيا، حيث طرحت بعض الأفكار في وزارتي الدفاع والخارجية ولكن لم توضع خطط محددة. وكان ذلك يتناقض بشدة مع تجربة الولايات المتحدة في أفغانستان التي استكملت الإدارة الأمريكية الحملة العسكرية للإطاحة بنظام طالبان فيها بعملية سياسية متزامنة في مؤتمر بون لضمان أن النجاح العسكري لن يؤدي إلى فراغ سياسي.

بعد سقوط بغداد، تهاوت هياكل السلطة وعمت البلاد حالة من الفوضى شبه التامة، إذ توقفت الخدمات الضرورية التي تديرها الحكومة مركزيا. ولم يسلم من السطو أي مصرف أو مستشفى أو مكتب حكومي أو محطة كهرباء. وعمت البلاد أيضا أشكال أخرى من العنف التي أصابت النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بالشلل. وسرعان ما اندلع النشاط السياسي الشارعي الذي اندرجت فيه قوى جبارة وجامحة تصعب السيطرة عليها او التحكم بها، مثل حركة الزعيم الشيعي الشاب الثوري مقتدى الصدر ، الذي بدا أنه يسيطر تماما على مناطق ومحافظات استراتيجية مختلفة. أما في مناطق الأغلبية السنية، فقد ظهر قدر كبير من العداء نحو الاحتلال. وبدا الموقف متجها إلى الفلتان بل ازداد سوءا على سوء عندما بدأت القوى المسماة بالموالية (للنظام السابق) وقوى أخرى في شن هجماتها على شكل حرب عصابات على قوات التحالف، بشكل متقطع بادئ الامر، ولكنها تحولت بعد ذلك إلى هجمات أكثر انتظاما، بينما أصبحت بعض البقاع في " المثلث السني " (شمال وغرب وشرق بغداد على طول وادي أنهار الفرات ودجلة وديالي) مناطق خطرة بصفة خاصة لقوات التحالف.

كان أحد الأخطاء الرئيسية يتعلق بسوء تقدير الوضع الامني قبل الحرب. فعلى عكس التوقعات، اختفت الإدارات الحكومية والشرطة في العراق فور نشوء الفراغ السياسي. ولم يكن لدى الولايات المتحدة أي خطط طارئة لمعالجة هذا التطور المفاجئ، ولا أي موارد لنشر وحدات شرطة دولية، ولا أي ميل واضح لتحويل قواتها المثقلة بمهام خوض الحرب إلى حفظ السلام، ولا أي حكومة عراقية مؤقتة تستطيع التعامل مع الشرطة المحلية عندما أعربت الأخيرة عن رغبتها في إعادة تجميع أفرادها (على الرغم من أنها اشترطت ألا يكون ذلك تحت سيطرة أجنبية)، ولا أي تشكيلات عسكرية عراقية محلية موثوقة ومستعدة للخدمة تحت علم عراقي. وهكذا، أدى انعدام الأمن، لا سيما استشراء العنف الإجرامي والعنف السياسي، إلى إحداث صدع في حياة العراقيين اليومية وطغى على المرحلة الانتقالية منذ اليوم الأول.

ومع فشل خطط غارنر في نقل السلطة إلى خليط من شخصيات المنفى والقادة المحليين، ومع تصاعد السخط العام في العراق، انشئت سلطة الائتلاف المؤقتة بهدف منع الموقف من الانزلاق إلى المزيد من الفوضى، وللسيطرة على العملية الانتقالية. واستطاعت هذه الهيئة الجديدة، التي تمتلك القول الفصل، أن تملأ فراغ السلطة تدريجيا. ونظرا لأن إحلال الاستقرار ووجود قدر معقول من الرخاء هما من الأمور الضرورية لتحقيق قدر من الليبرالية، ركزت سلطة التحالف المؤقتة طاقاتها على إحلال الاستقرار.

ولحسن الحظ، لم تكن كل نواحي الوضع العراقي الراهن سيئة. فمثلا ان اختفاء الحكومة المركزية التي كانت تسيطر على جميع مؤسسات الدولة وتطبق نظام الاقتصاد الموجه ونظام الحزب الواحد يمكن ان يخدم اعادة بناء الامة. كما ان تهشم الهيكل المؤسسي السابق إلى قطع صغيرة يتيح إعادة تجميعها بالتفاوض مع القوى العراقية. وتحت ظروف تكوين الدولة وبناء الأمة هذه، ربما كان القيام ببرنامج ليبرالي واسع النطاق أمرا بالغ الصعوبة ولكنه ليس مستحيلا.

وابتغاء تبسيط سياق تحليل الوضع، دعونا نقسم سياسة الاستقرار – الليبرالية هذه الى اربعة عناصر رئيسية، وهي: تفكيك بنى السلطة السابقة واعادة هيكلتها، وبناء نظام سياسي جديد، وتحرير الاقتصاد، والتعاطي مع القوى الاجتماعية والمؤسسية التي انطلقت من إسارها بفضل الحرية الجديدة. ونبحث الآن في كل واحد من هذه العناصر.

تفكيك بنى السلطة القديمة

بدأ بول بريمر، الحاكم الإداري، ولايته بإصدار مجموعة من الأوامر (الأوامر ١ و ٢ و ٣ الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة) تقضي بحل هياكل سلطة الدولة القديمة، إذ حل بريمر حزب البعث ووزارة الدفاع (وبالتالي القوات المسلحة النظامية والحرس الجمهوري) ووزارة الداخلية (وبالتالي الشرطة، وخدمات الأمن وحرس الحدود)، وقوات الأمن الخاصة، بما فيها الحرس الخاص للرئيس. وألغى أيضا وزارة الإعلام التي مارس النظام السابق من خلالها سيطرة مشددة على تدفق المعلومات السياسية ونظم الاتصالات.

تبنت سلطة التحالف المؤقتة أيضا مفهوم اجتثاث حزب البعث من العراق، وهو اصطلاح مستوحى من خبرة الولايات المتحدة باجتثاث النازية في ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت جماعات المعارضة العراقية في معظمها تطالب باجتثاث حزب البعث (تطهير المجتمع من جميع أعضاء حزب البعث) كشرط مسبق لعملية الليبرالية. والمثير للاستغراب أن النهج الذي اتبعته سلطة التحالف المؤقتة كان دافعه أيديولوجيا وليس عمليا، وكشف عن فهم ضيق لطبيعة النظام وقوام النخبة الحاكمة. فالحلفاء في ألمانيا بعد الحرب استهدفوا نظريا جميع أعضاء الحزب النازي، ولهذا السبب احتفظوا بالقوات المسلحة الألمانية قيد الأسر وتولوا مسؤولية إطعام وإيواء هذه القوات إلى حين الانتهاء من اجراء فرز لفصل النازيين عن غير النازيين، وحجز الذين ارتكبوا جرائم التصفية العرقية والتعذيب والجرائم ضد البشرية. وتمت الاستعانة بالعديد من العناصر النازية عندما ثبتت فائدتها في خطط البناء بعد الحرب أو في مواجهة التحدي الشيوعي الجديد. وبعبارة أخرى، كان اجتثاث النازية مخططا عمليا وإن كان تطبيقه الشامل مستحيلاً لأسباب واضحة.

وعلى نقيض ذلك، تلاشت كوادر الحزب والدولة في عراق ما بعد الحرب، بما فيهم أجهزة أمن الدولة. وبجانب مطاردة وتوقيف القادة الخمسين الرئيسيين، لم يبذل أي جهد لاستدعاء الكوادر الحكومية المدنية والعسكرية إلى قواعدها العسكرية ومكاتبها بغرض اجراء تحريات بشأنها قبل القيام بعمليات التطهير الجماعية على أساس المركز في الحزب. وهكذا، كانت عملية اجتثاث حزب البعث قاصرة وغير كاملة. فبعض العناصر القبلية التي لم تنضم مطلقا إلى الحزب الحاكم، على سبيل المثال، كانت جزءا من الدائرة الداخلية لصدام حسين. في حين ان أعضاء الحزب من المناصب المتدنية ممن يعملون في اجهزة الأمن أو المخابرات أو في أجهزة الأمن الخاصة متهمون بالتعذيب والتصفية العرقية وغيرهما من الجرائم. وإذا حكم على هؤلاء وفقا لمراكزهم في الحزب وحدها، فإنهم سينجون من التطهير. لقد كان حزب البعث أداة للسلطة والتوجيه الاجتماعي والضبط الأيديولوجي والقمع والملاحقة ، ولكنه كان أيضا الأداة الرئيسية، وإن لم يكن الأداة الوحيدة، للصعود الاجتماعي، وأفضل وسيلة للحصول على وظيفة حكومية أو المنح الدراسية أو الإعانات، بل وحتى الحصول على العقود المربحة. وكان أغلب المنتمين للحزب من بين المواطنين العاديين الذين كانوا من الغالب سيختارون عدم الإنضمام إلى أي حزب لو تمكنوا من كسب العيش خارج حدود النظام الشمولي. وعلاوة على ذلك، فإن قيادة حزب البعث لم تكن مكونة من نخبة صغيرة ومنعزلة، بل كانت عبارة عن كتلة اجتماعية واسعة تتألف من أعضاء شبكات القبائل والعشائر وكوادر الحزب. وهذه هي الطبقة الحاكمة الفعلية التي كان ينبغي لسلطة الائتلاف المؤقتة أن تستهدفها، أولا بعزلها عن بقية الأمة باتخاذ إجراءات انتقائية، وثانيا بالسعي إلى توسيع نطاق الخطوط الفاصلة السياسية والقبلية وغيرها من خطوط الانقسام داخل النخبة.

ليس ثمة شك في أن العراق لا يمكن أن يتحول إلى الديمقراطية إلا إبإزالة سلطة حزب البعث، ولكن الأساليب المستخدمة لبلوغ هذا الهدف ينبغي أن تكون انتقائية بدلا من أن تكون عشوائية. ولكن سلطة الائتلاف المؤقتة قامت بدلا من ذلك بمصادرة مكاتب الحزب وموجوداته، وطهّرت المستويات الأربعة العليا لكوادر الحزب من الإدارات الحكومية دون فحص لسجلاتهم الشخصية لفرز الصالح عن الطالح. والواقع أن هذا النهج التطهيري الواسع ربما خدم عملية اجتثاث البعث، ولكنه أدى أيضا إلى إبعاد الكثير من أفراد الطبقة التكنوقراطية الثرية وذات المواهب في العراق والتي يبلغ عددها زهاء ٢٨٥ألف شخص كانوا في معظمهم يعملون في خدمة الحكومة.

أما قرار حل جميع أجهزة أمن الدولة، فهو اكثر صعوبة، ذلك أن الأمر رقم ٢ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة حلّ بضربة واحدة جميع التشكيلات المسلحة، أي القوات المسلحة النظامية التي يقدر عددها بـ ٣٨٥ ٠٠٠ جندي والمقسمة إلى سبعة فيالق، منها اثنان يشكلان الحرس الجمهوري، وتسريح العاملين في وزارة الداخلية، البالغ عددهم٢٨٥ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك قوة الشرطة وقوات الأمن الداخلي وجميع وحدات الأمن الخاصة الملحقة برئاسة الجمهورية مباشرة، وتشمل الحرس الجمهوري الخاص، والبالغ عددها زهاء ٥٠ ٠٠٠ رجل.

إن تصفيــة جميــع أجهــزة أمــن الدولة ليس بالضرورة خطــوة غير حكيمة، بل على العكس من ذلك، لربما ســهلت عملية التحول بشــكل أســرع وأكثر سلاســة، إذا أمكن الحفاظ على الأمن بوســائل بديلة. غير أن نسبة أفراد قوات الأمن والدفاع إلى السكان انخفضت بين ليلة وضحاها من معدل ٤٣ لكل ألف قبل الحرب إلى أقل من ٣ لكل ألف، مما أوجد مشــكلة أمنية لم تكن قوات الاحتلال على اســتعداد كامل لمواجهتها.

والأسوأ من ذلك كان القرار الخاص بتسريح التشكيلات العراقية المسلحة التي تفاوضت لتسليم نفسها، وترك أفرادها " يذهبون إلى بيوتهم." فنتيجة لذلك، وقعت ترسانة الأسلحة والذخائر بأكملها تقريبا في أيدي أنصار النظام المهزوم وفي أيدي الاهالي. وبالرغم من أن الجنود المكلفين بالخدمة الالزامية كانوا ســعداء بتســريحهم، فإن الباقي — ويبلغ عددهم حوالي نصف مليون جندي — لم يكونوا ســعداء لذلك، حيث أن إنهاء ســبل كســب عيشــهم أدى إلى ظهور قطاع عريض من الرجال الذين دُفعوا للشعور بالإذلال والعداء وللانخراط في العمل السياسي. ولم يبذل جهــد للتفريــق بيــن أفراد وحدات الأمن الذيــن كانوا محل كراهية وخوف معظم العراقيين، والذين ذاعت شــهرتهم في تعذيب وقتل معارضي الحكومة ســواء كانوا من المعارضة الحقيقية أو الوهمية، وأفراد الجيش النظامي الذين كانوا على درجة كبيرة من عدم التســيس ولم يظهروا اســتعدادا كبيرا للدفاع عن النظام الســابق، وتوقعوا الحصول على الاحترام والاعتبار من ســلطات التحالف. وأدى قرار الحل الفجائي للجيش النظامي إلى احتجاجات جماهيرية في الشوارع وأثار شعورا بالخسران الوطني بين أفراد الشعب، الذين أظهروا بعض التعاطف مع ضبــاط الجيش. وحتى صحيفة " التآخي " الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردي وجهت انتقادا إلى سلطات التحالف لحرمان الجنود من مصدرهم الوحيد لكسب العيش.

حاولت ســلطة الائتلاف المؤقتة أن تصحح الوضع جزئيا، فقررت صرف رواتب ٢٠٠ ٠٠٠ عســكري عراقي (حتى رتبة عقيد) على جدول رواتبها في صيف عام ٢٠٠٣. وتولت السلطة السيطرة على نظام اختيار وتدريب وتمويل جيش عراقي جديد. وتنوي السلطة المؤقتة تدريب وتجهيــز ٤٠ ٠٠٠ جنــدي بنهايــة عام ٢٠٠٤، و ١٢٠ ٠٠٠ جندي بنهاية عــام ٢٠٠٥. وقد خصصت إدارة الرئيس بوش ٢,١ مليار دولار للجيش العراقي الجديد ومبلغا مماثلا لأجهزة الأمن الأخرى.

ومضت سلطة الائتلاف المؤقتة في التصدي لمشكلة نقص أفراد الشرطة. فاعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، استدعت حوالي ٤٠ ٠٠٠ شــرطي ســابق إلى الخدمة، وكذلك ٥ ٠٠٠ من أفراد شــرطة الحدود (مع وجود خطط لزيادة عددهم إلى ٤٠ ٠٠٠) و ٦ ٦٠٠ من أفراد فيلق الدفاع المدني العراقي (مع وجود خطط لزيادة عددهم إلى ١٥ ٠٠٠) و ٢٠ ٠٠٠ شــرطي في إدارة حماية المرافق المســؤولين عن حماية المباني العامة. وبفضل وجود هذه القوات، هبطت معدلات الجريمة العادية. ولكن مع كل ذلك، ما زالت قوات الشرطة غير كافية بشكل واضح لمواجهة التحديات الهائلة المترتبة على العنف الإجرامي وعلى الأخص العنف السياسي. ومما فاقم هذا النقص أوجه القصور العميقة في القدرة العسكرية اللنظام الجديد في بغداد. وهذه المشكلات لن تجد حلا سريعا لها وسوف تورث بالتأكيد إلى أي حكومة عراقية تتولى زمام الســلطة من ســلطة لائتلاف المؤقتة، بل أن هذه المشــكلات قد تزداد ســوءا لأن مجلس الحكم قد تم اســتبعاده من عملية تنظيم الجيــش الجديــد وإعــادة الشــرطة إلى الخدمة. ومن المرجــح أن تظل أي حكومة قادمة أيضا في وضع ضعيف بعض الشــيء فيما يتعلق بتنظيم الجيش. وهكذا، يوجد احتمال قوي في أن تشكل هذه القضية جزءا من أي مفاوضات بين التحالف والحكومة العراقية القادمة بشأن " الوضع النهائي " لقوات التحالف.

إن ضعف الجيش العراقي والحكومات العراقية القادمة سوف يترتب عليهما نتيجتان مزدوجتان على المستوى الإقليمي، أولاهما أن الحريات الإضافية التي سيتمتع بها المجتمع المدني العراقي تحت حكومة مركزية ضعيفة سوف تسمح بإقامة اتصالات أوثق بين المجموعات العراقية والحكومات والمؤسســات الأجنبية، وهذا ســيترتب عليه تأثيرات ســلبية وإيجابية على السواء بالنسبة لمستقبل الديمقراطية وإحلال الاستقرار، وثانيتهما هي ان العراق يعتبر هشــا وضعيفا من الوجهة العســكرية بالمقارنة مع جاريه الأكثر قوة، إيران وتركيا، ويشــجع هذا الوضع على إقامة تعاون أمني إقليمي — بين العراق ومجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال. وقد يشجع أيضا الحكومات العراقية على أن تسعى إلى إقامة تعاون عسكري وثيق مع الولايات المتحدة.

بناء نظام سياسي جديد

كان نظام العراق الشمولي – الارثي المهيمن خليطا من نظام حكم الأسرة الواحدة والحزب الواحد. وكانت هناك ثلاث مؤسسات رئيسية قائمة على إدارة جهاز الدولة: حزب البعث، ومجلس قيادة الثورة، الذي كان يمثل أعلى سلطة تشريعية وقضائية في البلاد، ورئيس الجمهورية، الذي يختاره الحزب ويصادق عليه مجلس قيادة الثورة. وكان هذا الثالوث متركزا في جهاز واحد لأنه وفقا لدستور ١٩٧٤، فإن جميع أعضاء قيادة حزب البعث هم أعضاء في مجلس قيادة الثورة، وكان زعيم الحزب أيضا، بحكم منصبه، رئيسا لمجلس قيادة الثورة وبالتبعية رئيسا للجمهورية.

وبناء عليه، لم يكن هناك أي تقسيم للسلطات جدي ومؤسسي، إذ كانت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية متركزة في يد الرئيس. وصممت أجهزة الدولة بحيث تدين بالولاء الشخصي للرئيس القائد وتقوم على خدمته. ومن خلال نسج الشبكات القبلية والأسرية في أجهزة الدولة - الحزب، فقدت هذه الأخيرة كمؤسسات قدرا كبيرا من طابعها العقلاني اللاشخصي. والواقع أن إضفاء الطابع الشخصي والقبلي على الدولة يفسر سبب تلاشيها بهذه السرعة بعد الغزو الأمريكي. فقد كان هناك نفور من الاعتماد على النفس امتدت جذوره العميقة في البناء النفسي الجماعي للبيروقراطيين والتكنوقراطيين والقادة العسكريين الذين دربوا على انتظار الأوامر من " الرئيس - القائد - الأب "، وهكذا تركوا دون إدراك للهدف أو الاتجاه بعد اختفائه.

سعت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى بناء نظام سياسي جديد على مستويات ثلاثة: المستوى المحلي باختيار أعضاء المجالس البلدية والمحافظين الإقليميين الجدد، والمستوى الوطني بإصلاح الجهاز البيروقراطي السابق وتولي تسييره مباشرة (الوزارات والوكالات الأخرى في الحكومة الوطنية) والمستوى السيادي بإنشاء مجلس الحكم كهيئة سيادية في مرحلة التكوين. وقد أثبت هذا المجلس أنه أكثر استقلالا وأقل تماسكا مما كانت ترغب فيه سلطة الائتلاف المؤقتة، وهذا ما ظهر بجلاء خلال المناقشات بشأن إعداد مسودة دستور جديد.

اختيار مجالس بلدية جديدة ومحافظين جدد

سعت سلطة الائتلاف المؤقتة ،على المستوى المحلي، إلى بناء الديمقراطية من الاسفل من خلال إعادة تشكيل المجالس البلدية. كانت الهيئات المحلية منذ امد بعيد جزءا من تقاليد العراق السياسية، وحرص النظام البعثي على استغلال هذه التقاليد وذلك باختيار أعضاء السلطات البلدية بعناية والسيطرة بإحكام على أنشطتها. وبعد الإطاحة بنظام صدام حسين، شكل القادة العسكريون الإقليميون لقوات التحالف مجالس جديدة لملء الفراغ وتشجيع الديمقراطية والإدارة الذاتية على مستوى القاعدة. وفي كل محافظة، دعا ضباط التحالف شخصيات محلية مختلفة لا تشوبها شائبة الارتباط بحزب البعث لتشكيل مجلس عام يختارون منه مجلسا بلديا جديدا. واشتملت أنواع الشخصيات التي اتصل بها قادة التحالف على رؤساء القبائل والمهنيين البارزين والنشطاء الاجتماعيين وغيرهم. وفي المحافظات متعددة الأعراق والثقافات، مثل الموصل وكركوك، سعت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى ضم أعضاء من جميع المجموعات العرقية والدينية في تلك المجالس. وما تزال المجالس مقطوعة الصلة بأجهزة السلطة المركزية، ولديها، بهذا المعنى حرية أكثر مما كان لديها في ظل النظام السابق. غير أن هذه الحرية في حد ذاتها لا تمنحها القدرة على الحكم محليا، إذ أنها تفتقر إلى الموارد والقوى البشرية والوسائل للعمل بشكل طبيعي، ولكن يمكنها أن تسهم فعلا في نشر الديمقراطية من القاعدة بمجرد عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية في البلاد بأكملها. ومع ذلك، فإن وضع هذه المجالس مستقبلا لم يتحدد بعد.

اختار ضباط التحالف احيانا أشخاصا للخدمة كمحافظين في محافظات مختلفة. وقد أثبتت هذه العملية أنها أكثر صعوبة بكثير من اختيار مجالس المحافظات، واعترض الاهالي على اختيار العديد من المحافظين من جانب سلطات التحالف. ورفض السكان المحليون إما إعادة توظيف مسؤولي البعث السابقين أو طالبوا بتعيين أشخاص يرون أنهم أنسب، أو انهم بكل بساطة، قاطعوا عملية يعتبرونها غير مشروعة لأنها نفذت من قبل أجانب. حتى أن رئاسة عدة محافظات تبدلت وتغيرت أكثر من مرة.

معالجة بيروقراطية الحكومة المركزية

في الفترة بين أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، خضعت جميع أجهزة الدولة لصلاحيات سلطة الائتلاف المؤقتة وخضعت لسيطرتها المباشرة. وكما لاحظنا آنفا، ألغيت فورا في يونيو/حزيران ٢٠٠٣، ثلاث وزارات هي الدفاع والداخلية والإعلام. وبعد ذلك بوقت قصير أنشأت سلطة التحالف المؤقتة وزارات جديدة لتولي مسائل مثل حقوق الإنسان والبيئة وشؤون المرأة، وأظهرت بذلك مساندتها لتحديث الحكومة والمجتمع العراقي.

منذ البداية، خاضت سلطة الائتلاف المؤقتة معركة صعبة. فمعظم المكاتب الحكومية كانت قد تعرضت بالفعل للنهب، بل وتحولت في بعض الأحيان إلى حطام، ومكث معظم الموظفين الحكوميين في منازلهم انتظارا لما سيسفر عنه الموقف. وأثارت سيطرة سلطة الائتلاف المؤقتة على الوزارات مباشرة شعورا بين العراقيين بأن قدراتهم قد سلبت. وظهرت هذه المشاعر إلى السطح بين موظفي الدولة وبين أفراد الطبقة السياسية المتنامية من المنفيين والمحليين الذين تعاونوا مع سلطة التحالف المؤقتة. وعندما فشلت سلطة الائتلاف في استعادة الخدمات العامة بسرعة، تعمقت مرارة العراقيين وغضبهم وزادت الانتقادات السياسية تجاه سلطة الاحتلال. وكان أول استثناء لهذه الصورة الكئيبة النظام التعليمي، فبناء على مبادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة، بدأت المدارس والجامعات في إصلاح مناهجها التعليمية وانتخاب العمداء واستعادة النظام، وسرعان ما لحقت بها وزارة العدل والنظام القضائي على مسار الإصلاح. وبالرغم من هذه الإنجازات الملموسة، أدى الانقطاع المتكرر للطاقة الكهربائية وتزايد الهجمات طوال العام المنصرم إلى أن ينظر كثير من العراقيين إلى سجل سلطة الائتلاف المؤقتة على أنه سجل فاشل.

كان المواطن العراقي العادي، والذي اعتمد في السابق على الخدمات الضرورية التي توفرها الحكومة المركزية، يتوقع من الولايات المتحدة أن تصنع المعجزات في هذا الخصوص. ولم يصدق الشعب العراقي أن الولايات المتحدة " غير قادرة " على توفير المولدات الكهربائية بين ليلة وضحاها لمواصلة إمدادات الطاقة الكهربائية. وفي نفس الوقت، كان قادة القوات الأمريكية ومسؤولو سلطة التحالف المؤقتة يتساءلون عن السبب في سلبية العراقيين إلى هذه الدرجة، والسبب الذي يدفعهم لأن ينتظروا دوما بان يقوم الآخرون على خدمتهم. وربما لم يحدث قط أن تعارضت المعايير الثقافية الشمولية مع المفاهيم الليبرالية كما تعارضت معها في عراق ما بعد الحرب.

تشكيل مجلس الحكم

كان المستوى السيادي هو المستوى الثالث والأعلى الذي سعت سلطة الائتلاف المؤقتة عنده إلى إنشاء نظام سياسي جديد. فعندما تشكل مجلس الحكم من ٢٥ عضوا في ١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٣، بدأت سلطة الائتلاف المؤقتة تشاطر الحكم مع العراقيين، وإن كان ذلك بطريقة محكمة ومحسوبة.

جاء قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بالسماح بتشكيل مجلس الحكم في هذه المرحلة استجابة لمطالب قوية من الطبقة السياسية الجديدة الناشئة ومن قطاعات الشعب العريضة من أجل تكوين حكومة عراقية، معلنة بذلك اشتداد النزعة الوطنية العراقية. وكان مطلب استرداد السيادة العراقية (أو بعبارة أكثر اعتدالا، إنهاء المرحلة الانتقالية) مطلبا متكررا في افتتاحيات الصحف العراقية ولافتات المظاهرات في يونيو/حزيران وأوائل يوليو/تموز ٢٠٠٣. وقد عزز من هذه المطالب تدهور الموقف الأمني، لأنه كان يعني بالنسبة للشعب أن سلطة الائتلاف المؤقتة فشلت في توفير الأمن والخدمات الضرورية على السواء.

وكان يفترض بمجلس الحكم أن يشارك سلطة الائتلاف المؤقتة سلطتها وأن يلعب دورا أساسيا في إرساء أسس قواعد النظام السياسي في المستقبل، مثل صياغة دستور مؤقت أو إدارة الجهاز البيروقراطي. وكان يراد لمجلس الحكم أن يكون أكثر من هيئة استشارية ولكن أقل من حكومة. وكان مقررا أن تحتفظ سلطة الائتلاف المؤقتة بسلطة نقض (فيتو) غير مكتوبة. غير أن ادارة بريمر ، وبكل بساطة، لم تكن قادرة على انتقاء جميع أعضاء مجلس الحكم. وبدلا من ذلك، جاء تشكيل مجلس الحكم ثمرة مفاوضات مضنية بين المجموعات العراقية (من المنفي ومن داخل البلاد) والأمم المتحدة. وتغيرت قائمة المرشحين عدة مرات بسبب ممارسة حق النقض من جانب العراقيين ومسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة. وقد تضمن التشكيل النهائي لمجلس الحكم قيادات الصف الاول من الأحزاب الكردية والإسلامية (الشيعية والسنية على السواء)، وبعض الشخصيات الليبرالية وحفنة من شخصيات المنفى الصديقة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكذلك بعض التكنوقراطيين المحليين. وخلال مفاوضات استغرقت فترة طويلة للتوصل إلى حلول وسط (في يونيو/حزيران ويوليو/تموز)، بلورت سلطة الائتلاف المؤقتة هيكل مجلس الحكم وفقا لتقسيم ثلاثي يقوم على الأكراد والشيعة والسنة. ومع سير المفاوضات، رأى مجلس الحكم وبعض الشركاء العراقيين تشكيل المجلس على أساس مبادئ تمثيلية ثلاثة وهي: القومية (الأكراد والتركمان والعرب) والحصص الطائفية (الشيعة والسنة) والهوية الدينية (مسلمون ومسيحيون). غير أنه أثناء عملية الاختيار اكتشف المساهمون عاملا رابعا ومهما وهو مجموعات المنفى (الخارج) مقابل مجموعات المحليين (الداخل)، وبذل مسعى لإقامة التوازن بين هاتين المجموعتين.

غير أن ثالوث الشيعة - السنّة - الأكراد كان الفكرة الأساسية الذي تكوّن على أساسها مجلس الحكم. وهي تتطابق إلى حد ما مع النظرة المفرطة في التبسيط إلى المجتمع العراقي بأنه مكوّن من ثلاث كتل من الهويات الطائفية والعرقية الجامدة والمقسمة تقسيما نهائيا. إن وجود الهويات العرقية سمة مميزة للدول متعددة القوميات ، ولكن الطائفية ليست من هذه الخصائص. فلا الشيعة ولا السنّة يشكلون كتلة صوانية موحدة

يربطها شعور مذهبي من وحدة العمل والإدراك. بل إن الشيعة والسنة مقسمون إلى طبقات اجتماعية حديثة (طبقة رجال الأعمال والطبقة المتوسطة والفلاحين وملاك الأراضي وغيرهم)، وفئات النخبة الاجتماعية التقليدية (الاعيان والزعماء الدينيين ورؤساء القبائل وغيرهم)، وتفصل فيما بين هذه المجتمعات الطائفية المتصورة خطوط فاصلة إيديولوجية ومراتبية مختلفة (عائلية أو قبلية).

وتنبع المبادئ التي اتبعت في تشكيل مجلس الحكم من رغبة في أن يكون مجلس الحكم هيئة مفتوحة لمشاركة الجميع. والواقع ان سعة المشاركة في العملية الفعلية لتشكيل المجلس أمر مثير للإعجاب إذا قورن بامتناع النظام السابق عن إشراك الآخرين. ولكن هذا النهج التشاركي يقتضي بعض الصقل من منظور إحلال الاستقرار في المستقبل. فطوال القرن العشرين في العراق، كان تمثيل مختلف الجماعات العرقية والدينية والاجتماعية (سواء التقليدية أو الحديثة) وإشراكها في آليات بناء الأمة مليئاً بالأخطاء، بالرغم من أن التمثيل والإشراك يمثلان الجوهر الأساسي لبناء الأمة. ففي عهد الملكية (١٩٢١-١٩٥٨)، نفذت آليات بناء الأمة في ظل نظام عتيق كرس نفسه لخدمة الطبقات التقليدية (ملاك الأراضي) ولكنه عزل الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة. وفي ظل النظم الجمهورية (١٩٥٨- ١٩٦٨) تحسّن تمثيل الطبقة المتوسطة الحديثة على حساب الخلل في عملية بناء الأمة. أما النظام البعثي (١٩٦٨-٢٠٠٣)، فقد دمر هاتين الآليتين: بناء الامة وتمثيل الطبقات التقليدية والحديثة. والآن آن الأوان لتصحيح هذه الأخطاء.

إن التمثيل،كماأجادل هنا، يجب أن يمتد ليتجاوز المعايير المرتبطة باللاثنية (القومية) والديانة والمذهب واهل الداخل مقابل اهل الخارج، لكي يتضمن أيضا معايير اخرى تتعلق بالانتماء الأيديولوجي وتمثيل المحافظات وموازنة القوى الحديثة والتقليدية، وتحقيق التوازن فيما بينها جميعا. وإضافة إلى ذلك، يجب استعمال المحافظة باعتبارها وحدة التمثيل، فاستعمال وحدات إدارية واضحة الحدود من شأنه أن يحول دون ظهور أفكار التوزيع الطائفي للسلطة، ويساعد في تعزيز شعور جامع بالانتماء إلى الهوية العراقية بالإضافة إلى الشعور بالهوية الفردية (أي لكل شخص واحد، صوت واحد حين يتعلق الأمر بالانتخابات).

وقد أعرب أعضاء الطبقة السياسية المتنامية في العراق، وكذلك المراقبون الخارجيون، عن مخاوف من احتمال قيام نظام من الطائفية المؤسسية السياسية على غرار النظام اللبناني، بحيث تثبت فيه التقسيمات المذهبية والعرقية أقدامها بشكل مصطنع. ولعل توزيع السلطة على هذا النحو يمكن ان يحسن من مستوى التمثيل السياسي ويهدئ من روع بعض الجماعات الإسلامية على المدى القصير، ولكنه قد يثير القلق أيضا لدى بعض الجماعات الإسلامية الأخرى ويخلق مصدرا مستديما من التوتر السياسي على المدى الطويل. كما أن إضفاء الطابع الطائفي على النظام السياسي يحتمل أن ينطوي على خطر آخر، إذ أن تقوية الإسلام الراديكالي قد تقوّض الفرص أمام قيام نظام علماني معتدل. وبالرغم من أن الطائفية كانت سياسة حكومية في ظل النظام السابق، فانها لم تتمتع مطلقا بتأييد واسع عند الشعب العراقي الذي تعوّد على تعايش الشيعة والسنّة بسلام وحتى التزاوج فيما بينهم.

ومن المهم الخروج بدروس من ردود الفعل المحلية التي أثارها تشكيل مجلس الحكم، والتي كانت سلبية في معظمها وعدائية بشدة في بعض الحالات. فقد عكست هذه السلبية رفض مسلمات سلطة الائتلاف المؤقتة بشأن الصراع بين مكونات العراق القومية والطائفية. ولم تتحقق المخاوف بشأن صراع متوقع بين الطوائف في عراق ما بعد الحرب، ولو أن التصورات والأيديولوجيات الطائفية بدأت تظهر على جانبي الخط الطائفي الفاصل. فالتدمير الذي حدث خلال النظام البعثي للمجالات والمؤسسات الوطنية الجامعة زاد من قوة الهويات المحلية الصغيرة وسمح للتنظيمات الاجتماعية المحلية (العوائل، العشائر) بأن تقسم الطوائف والقوميات. وفي مثل هذه الأجواء، قامت تجمعات اجتماعية تقليدية مختلفة تنتمي إلى التحالفات المحلية (القبيلة أو المدينة أو الحي أو العائلة). وعلاوة على ذلك، فإن الطبقات المتوسطة الحديثة التي تتكون في معظمها من موظفين برواتب كانت تؤمن بالوطنية العراقية وبالدولة العلمانية الحديثة، وربما كانت رافضة للطائفية بالفعل. وقد شجب معظم النقاد في الصحافة العراقية وخطب الجمعة (وهي أكثر مصدر للمعلومات عن الرأي العام حتى الآن) توزيع السلطة على أساس الحصص المذهبية - العرقية في مجلس الحكم. وقد وجه الانتقاد إلى القاعدة الضيقة للمجلس التي استبعدت قوى أيديولوجية، مثل أنصار النظام الملكي والقوميين العرب، بالإضافة إلى ممثلي بعض المحافظات (انظر الجدول رقم ١). ووجهت انتقادات أيضا إلى غياب مشاورات موسعة بشأن هيمنة سياسيي المنفى في مجلس الحكم.

ولو نظرنا الى تكوين مجلس الحكم نظرة سوسيولوجية لوجدنا ان سلطة الائتلاف المؤقتة وشركاءها العراقيين لم يأخذوا في الاعتبار سوى أربعة عوامل هي: الديانة والانتماء الطائفي والقومية واهل المنفى-اهل الداخل. غير أن هناك ثلاثة عوامل إضافية كان يجب أخذها في الاعتبار بشكل واضح وهي الانتماء التقليدي/الحديث والتوجه الأيديولوجي والتمثيل الجهوي/الوطني. والواقع أن آلية المشاركة متعددة المستويات هذه تكتسب أهمية حاسمة في قيام نظام سياسي وطني جامع ومستقر، ذي مشاركة شاملة، علماني.

الجدول (١): التمثيل الإقليمي في مجلس الحكم (من تموز ٢٠٠٣ – أذار ٢٠٠٤)

المحافظة/المدينة	عدد الأعضاء	النسبة المئوية من مجموع أعضاء مجلس الحكم	تعليقات
بغداد	٨	٣٢	هناك ممثل أصله من الموصل وآخر من الحلة وآخر من كركوك
المحافظات الشيعية			
النجف	٢	٨	يوجد اعتراض على كلا الممثلين.
الحلة	١	٤	
الديوانية	١	٤	
البصرة	٢	٨	يوجد اعتراض على كلا الممثلين.
كربلاء	١	٤	يوجد اعتراض على الممثل (ربما لأن مقره بغداد وليس كربلاء).
القادسية	-	-	
الوسيط	-	-	
المثنى	-	-	
المحافظات الكردية			
كركوك	٢	٨	أحد الممثلين، وهو كردي، مقره بغداد.
أربيل	٢	٨	
السليمانية	٢	٨	
دهوك	-	-	
المحافظات السنية			
الموصل	١	٤	يوجد اعتراض على الممثل.
الدليم	١	٤	
صلاح الدين	-	-	
ديالا	-	-	
الأنبار	-	-	أحد أعضاء مجلس الحكم يأتي من الأنبار، ولكن ليس له انتماء كبير للمحافظة.

مناقشات صياغة الدستور

أعطت خطط سلطة الائتلاف المؤقتة منذ بدء تشكيلها الأولوية لإعداد واقرار دستور جديد للعراق. وكان هدف السلطة إنشاء هيئتين — مجلس سياسي استشاري يتكون من ٢٠ إلى ٣٠ عضوا، ومجلس دستوري يتكون من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ عضوا لصياغة الدستور والإعداد لجمعية دستورية أو لإجراء استفتاء. وكان المفروض أن يعمل المجلسان تحت توجيه سلطة الائتلاف المؤقتة ويكونا مسؤولين أمامها. غير أن معارضة الطبيعة " الاستشارية " للهيئتين المقترحتين ارغمت سلطة التحالف على تغيير خططها وتشكيل مجلس الحكم وتكليفه بمسؤولية الإشراف على العملية الدستورية.

ولكن مجلس الحكم، مثل البلاد ككل، كان منقسما بالأصل بشأن سبل اعداد الدستور، ناهيك عن محتوى الدستور القادم. وفي ٢٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٣، أصدر المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني فتوى أعلن فيها أن "سلطة التحالف المؤقتة لا تملك سلطة تعيين أعضاء لجنة الصياغة." وأكد السيستاني أيضا أن الانتخابات العامة هي الوسيلة المشروعة الوحيدة لتقرير عضوية لجنة الصياغة. وكان الدافع من وراء قراره هذا خمسة عوامل على الأقل: أولا، كان السيستاني يعبر عن مرارة العراقيين تجاه قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ الذي اعترف بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة كقوى احتلال شرعية. ثانيا، انتشرت في بغداد إشاعات بأن الأمريكيين وبعض حلفائهم من المنفيين ممن لهم علاقات إسرائيلية هم الذين سيكتبون الدستور. وكان تعيين الباحث الأمريكي نوح فلدمان كمستشار قانوني لسلطة الائتلاف المؤقتة قد ضخم من هذه الإشاعات،

لأن وسائل الإعلام الأمريكية رددت بأنه من اليهود المتزمتين، وشعر السيستاني بأن هذه التحركات تهدد ارتباط العراق بالإسلام. ثالثا، كان السيستاني في حاجة ماسة إلى دحض الاتهام الذي وجهته له جماعة الصدر بأنه جزء من " الحوزة الصامتة " (أي سلطة دينية خامدة)، وهو اتهام ازدرائي ومهين نظرا لأن الزعيم الديني الصامت يعتبر كافرا وفاسدا ومعاديا للدين. رابعا، كانت المواقف السابقة التي اتخذها السيستاني — وخصوصا استنكاره للعنف واعتراضه على إقامة دولة إسلامية على النمط الإيراني — قد ساقها خصومه كدليل على تأييده للاحتلال الأمريكي. وكان دفاعه الوحيد ضد هذه الاتهامات في السابق التقاؤه بمبعوثي الأمم المتحدة ورفضه بأدب طلبات زيارة مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة. أما الآن، فإن أمامه فرصة لتأكيد استقلاله بطريقة أكثر جرأة. خامساً وأخيرا، إن السيستاني زعيم ديني محافظ مدفوع أيضا بقلق كبير وشكوك عميقة حول معنى العلمانية، فهو شأنه شأن الكثير من الزعماء الدينيين، يتمسك بالإسلام كمصدر شامل للتشريع.

والمفارقة ان السيد السيستاني، المشهور بمواقفه النائية عن السياسة، تحول إلى النشاط السياسي بسبب نفس المطالب والضغوط التي فرضتها عليه الأمم المتحدة بشكل مباشر، وسلطة الائتلاف المؤقتة بشكل غير مباشر. فقد أدى تصاعد نجمه كقوة سياسية إلى تهميش عصبة مقتدى الصدر الراديكالية (مؤقتا على الأقل)، ولكنه عزز الجماعات الشيعية الإسلامية الأخرى (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والدعوة الإسلامية وآخرين). وعاد إشراك مؤسسة المرجعية الدينية غير الرسمية في العملية السياسية، في شخصية السيستاني، عاد بالفائدة على الكتلة الشيعية، وذلك بتسليط اهتمام سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم على الأولويات الشيعية.

صدر تقرير اللجنة الدستورية التحضيرية في أول أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، وهي اللجنة التي عينها مجلس الحكم لدراسة أكثر الطرق قبولا من النواحي العلمية والعملية والمنطقية والنزيهة لكتابة الدستور العراقي الجديد، كان النقاش حول الطريقة السليمة لاختيار واضعي الدستور قد وصل إلى طريق مسدود. وتحت ضغط من المجموعات الشيعية الإسلامية التي كانت تأمل في الفوز بأغلبية حاسمة في انتخابات مبكرة والسيطرة على العملية الانتقالية، ظل السيستاني يحبذ إجراء انتخابات عامة لتحديد هوية واضعي الدستور الجديد. وأيد ممثلو الأكراد وممثلون آخرون تعيين واضعي الدستور بدلا من انتخابهم. وظهر أيضا رأي ثالث في النقاش يسعى إلى تجنب الاستقطاب بين الخيارين السابقين إذ أوصى بعقد مؤتمرات على مستوى المحافظات لانتخاب واضعي الدستور. ولكن اللجنة الدستورية التحضيرية رفضت الأخذ بأي من الخيارات الثلاثة، وتركت اتخاذ هذا القرار الصعب لمجلس الحكم.

كانت سلطة الأئتلاف المؤقتة والحكومة الأمريكية تزيدان من ضغوطهما على مجلس الحكم للتعجيل بإعداد الدستور. غير أن سلطة الائتلاف كانت نفسها تحت ضغط متزايد من مجلس الحكم الذي سعى إلى الدفاع عن مكانته، وأيضا، وهذا الأهم، من الإدارة الأمريكية في واشنطن التي كانت تخشى تأثير تزايد القتلى والجرحى الأمريكيين في الفترة السابقة لانتخابات الرئاسة الأمريكية، والتي كانت بدورها تحت ضغط من فرنسا وألمانيا وروسيا للإسراع في نقل السيادة إلى العراقيين. واستجابت سلطة الائتلاف المؤقتة مرة أخرى بتغيير سياستها حول مسار الفترة الانتقالية — فمن الآن فصاعدا، سيأتي نقل السيادة إلى العراقيين قبل صياغة الدستور وليس العكس.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، وقعت سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم برئاسة جلال طالباني اتفاقية نقل السيادة ولم تضف هذه الإتفاقية إلا عنصرا رئيسيا واحدا جديدا إلى الفترة الانتقالية، ألاوهو تحديد ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٤، لنقل السيادة إلى العراق، بينما شكلت العناصر الأخرى للاتفاقية استمرارا للخطة القديمة — مثل إنشاء جمعية تأسيسية يتم انتخابها في مؤتمرات على مستوى المحافظات، وصياغة دستور مؤقت، وبعد ذلك السير قدما نحو إجراء انتخابات عامة.

أدى الاستقطاب حول الترتيبات الدستورية الآن إلى إحداث انقسام في مجلس الحكم، فتبلور معسكر يضم الشيعة والسنّة الليبراليين والأكراد واليساريين والإسلاميين السنيين، بمواجهة المجموعات والشخصيات الشيعية الإسلامية سواء المعتدلة أو غير المعتدلة. وابتداء من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، انحاز المؤتمر الوطني العراقي، برئاسة الشيعي الليبرالي أحمد الجلبي، تدريجيا إلى الكتلة الشيعية الإسلامية، ربما كمحاولة لتوسيع القاعدة الشعبية الموالية للجلبي.

وقد شهد الاستقطاب السياسي في البلاد منعطفا آخر خلال السنة الماضية. فبعد ٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٣، تحول الاستقطاب تدريجيا من معارضة أو تأييد النظام البعثي إلى مناصرة سلطة الاحتلال أو معارضتها. وظهر تيار رئيسي يمثل المشاركة السلمية والعمل السياسي المؤسسي، بالرغم من تجاهله بدرجة كبيرة في التقارير الصحفية التي ركزت على العنف المتزايد في أوائل عام ٢٠٠٤. إن هذا التيار العريض يشهد حاليا استقطابا حول خطوط انقسام جديدة هي: العلماني مقابل الإسلامي والتوجه المركزي مقابل التوجه الفيدرالي والاتجاه التقليدي مقابل الاتجاه الحديث (الذي تشكل قضايا المرأة جزءا منه).

تحرير الإقتصاد (الليبرالية الاقتصادية)

تنظر الولايات المتحدة إلى الإصلاح في العراق من منظار ليبرالي، على أســاس أن النظام السياســي الديمقراطي لا يمكن أن يقوم في غياب اقتصــاد الســوق. فبنــاء مثل هذا الاقتصــاد يقتضي إزالة الاقتصاد الاوامري الذي اتبعه النظام الســابق وخصخصــة الصناعات التي تمتلكها الحكومة وتحرير القطاع المالي والأسعار وإصدار التشريعات لتحرير التجارة وتوفير الحوافز للاستثمار الأجنبي وإصلاح سوق العمالة، على ســبيل المثال لا الحصر. غير أنه في الوقت الراهن، لم تســر عملية التحرير الاقتصادي هذه بشــكل متســق، إذ تحققت قفزات كبيرة في بعض الاتجاهات بينما لم تسجل أي حركة في مجالات اخرى.

على جانب التنفيذ، أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم مراسيم لفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية، وسمحت بالملكية الأجنبية بدون قيود في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية باستثناء الموارد الطبيعية (النفط والغاز والمعادن)، وتلقى القطاع المصرفي الخاص دفعة مشــجعة هــو الآخــر. أما على جانــب التلكؤ، فإن المجمعات الصناعيــة المملوكة للدولة لم تتحول بعد إلى القطاع الخــاص بالرغم من تقادمها وتدهورها. وبالنظر إلى الصعوبات السياسية التي تواجه العمليات الدستورية والانتقالية، قررت سلطة الائتلاف المؤقتة أن تتجنب الخصخصة وأن تقتصر في خططها على الإصلاح المؤسسي.

أما مستقبل قطاع النفط البالغ الأهمية، فلم يتقرر حتى الآن. ومن المعروف أن للنفط قوة اقتصادية وسياسية على السواء. فمن الناحية الاقتصادية، يعتبر النفط اداة مهمة لتمويل مشــاريع التنمية، بينما يشــكل من الناحية السياســية أداة لفرض نظام تســلطي وأداة لهيمنة الدولة وإضفاء الطابع الشخصي على مؤسسات الدولة. وبالفعل، فان الريعية النفطية (التي تعني عند علماء الاجتماع حالة للاستقلال المالي للدولة عن المجتمع — أي استقلالها عن علاقات القوة للثروة الاجتماعية أو سلطة فرض الضرائب) ، كانت بالفعل أحدى الخصائص المميزة للنظام السياسي السابق.

وعلــى الجانــب الاقتصــادي، ما زالت إيرادات النفط قاصرة للغاية عن تغطية تكاليف إدارة شــؤون الحكومة والخدمات الاجتماعية. فقد أدى التخريب وسوء صيانة منشآت النفط إلى عرقلة الإنتاج النفطي الذي لم يتجاوز ٢,١ مليون برميل في اليوم في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وبحلول مارس/أذار وأبريل/نيســان ٢٠٠٤، كان الانتاج قد ارتفع إلى ٢,٤ مليون برميل يوميا، مقتربا بذلك من مســتويات الانتاج التي كانت سائدة قبل الحرب، ولكنه ما زال غير كاف لتلبية احتياجات العراق.

أما على الجانب السياســي، فلم يتخذ حتى الآن أي قرار بشــأن المســار الذي يجب اتباعه بالنسبة لإعادة تشكيل صناعة النفط العراقية المؤممة. ومن بين الخيارات الرئيســية هناك ١ -الخصخصة الكاملة (التي تبدو مســتحيلة إذا نظرنا إلى التركة الناتجة عن تأميم النفط)، و ٢- "حل ألاسكا " الذي يقترح توزيع ثروة النفط وبعض عوائده على الشعب العراقي، الذي يصبح بالتالي صاحب أسهم في الثروة النفطية، و٣-إخضاع تخصيص إيرادات النفط للســلطة التشــريعية بدلا من الســلطة التنفيذية، للحد من الميول الاستبدادية الناشــئة عن الاستقلال المالي الذي توفره إيرادات النفط للحكومات عادة. ولا يبدو في الوقت الراهن أن أيا من هذه الخيارات مطروح على بساط البحث، غير أنها قد تطرح مرة أخرى بعد نقل السيادة في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٤. والواقع أن اعادة خصخصة صناعة النفط قد تثير " مشاعر القومية النفطية " مما يترتب عليه نتائج وخيمة سياســيا. لذلك، يعتبر " حل ألاســكا " أكثر أشــكال هذه الخيارات جاذبية، إذ أنه ســينقل العراق من مجتمع تشــتري فيه الحكومة الولاء بتوزيع المنافع الى مجتمع من حملة الأســهم يمول حكومته (من خلال دفع الضرائب على الدخل من الأســهم) ويجعلها مســؤولة أمامه. وكأصحــاب أســهم، يمكــن للعراقيين من مختلف الأعــراق والمذاهب والأديان أن يتمتعوا جملة بحصص متســاوية في موارد بلادهم، ويمكن أيضا أن تشارك الحكومة المركزية والحكومات الكردية المحلية في حصيلة الضرائب المولدة من خلال هذه الترتيبات. وقد يلقى هذا الخيار قبولا لدى قطاع كبير ممن يعانون من البطالة والتي تبلغ نســبتهم زهاء ٦٠ في المائة من عدد الســكان، ويبتعدون عن المجموعات الإســلامية الراديكالية وعن شبكات الموالين لها.

إن الديمقراطية لم تتطور في أي بلد في العالم يعتمد أساســا على إلريعية النفطية، ربما باســتثناء فنزويلا. وقد يوســع " خيار ألاســكا " من نطاق المشاركة الاقتصادية ويوفر أساسا قويا للتحول إلى الديمقراطية. وكما أظهر مثالا ألمانيا واليابان بعد الحرب، يعتبر توسيع المشاركة الاقتصادية شرطا مسبقا مهما لاستقرار الديمقراطية. ففي اليابان، قام الجنرال ماك آرثر بتوزيع الأراضي على الفلا حين ، بينما في ألمانيا ساعدت خطة مارشال على إنعاش اقتصاد الأمة.

إن غموض مستقبل صناعة النفط لا يعتبر المشكلة الوحيدة في خطة التحرير الإقتصادي، فهناك مشكلة أخرى تتمثل في التكلفة الباهظة لإعادة بناء البنية التحتية في البلاد، والتي تقدر بين ١٥٠ و ١٧٠ مليار دولار تقريبا. وثمة صعوبة ثالثة تتركز في ضعف طبقات رجال الأعمال العراقيين. فمعظم رجال الصناعة ورجال المصارف والتجار والمقاولين البالغ عددهم نحو ٢٤ ٠٠٠ شخص يعتمدون كثيرا على عقود حكومية حصلوا عليها عن طريق القرابة أو الصلات الحزبية. أما الرأسمال الوطني الصناعي والمصرفي والتجاري فهو ضعيف للغاية، ويعتبر ضئيلا للغاية بالمقارنة مع ضخامة رأس المال الحكومي وممتلكات الدولة الثابتة.

وهناك مشكلة رابعة وهي مديونية العراق الضخمة والتي كان حجمها في السابق غير معروف لأن نظام صدام حسين لم يزوّد البنك الدولي بأي إحصاءات. غير أنه منذ سقوط نظام صدام حسين، أفاد نائب المحافظ السابق للمصرف المركزي بأن قيمة الديون تبلغ ١٣٠ مليار دولار، وهو رقم يستثني الديون المستحقة لدول الخليج التي اعتبرت " منحا" أو " مساهمات ". ولكن بإضافة هذه الديون يصل الإجمالي إلى ١٧٠ مليار دولار، وهو رقم مذهل خصوصا عند مقارنته بالدخل السنوي المتوقع من النفط والذي يبلغ مجرد ٦ مليارات دولار، والذي لا يكاد يكفي لتغطية تكلفة خدمة الديون. وقد أحرز مؤتمرا مدريد وباريس في صيف وخريف عام ٢٠٠٣ بعض التقدم في تخفيض ديون العراق وإعادة جدولتها، وفي تدبير ٣٣ مليار دولار كمساهمات في إعادة إعمار العراق. وقد أجرى وزير الخارجية الأمريكية السابق جيمس بيكر الذي تولى مسؤولية ملف الديون العراقية مفاوضات ناجحة لإسقاط حوالي نصف الديون القائمة في ذمة العراق.

إن مديونية العراق قد تقضي بالفعل على الآمال في إنشاء نظام من شبكات الضمان الاجتماعي الذي تحتاجه البلاد كثيرا، كما أنه سيقلل من قدرة السلطات على إدارة الخدمات الضرورية، مثل المرافق العامة والتعليم والرعاية الصحية وتوفير السلع العامة العادية - أي الأمن والأشغال العامة. فهذه الخدمات هي جزء من العقد الاجتماعي غير المكتوب للنظم التسلطية في الشرق الأوسط، وبالرغم من الإطاحة بالنظام البعثي الآن، فما زال الشعب العراقي يتوقع من الحكومة أن تواصل إدارة نطاق واسع من الخدمات.

وسوف يعتمد مستقبل التطور الديمقراطي في العراق إلى حد كبير على كيفية التصدي لمشكلة إيرادات النفط وقضية التحرير الإقتصادي بشكل عام. وخلاصة القول أن التحرير الشامل - التدريجي والمدعوم بشبكات الضمان الاجتماعي - والتوسع في المشاركة الاقتصادية هما أمران لا يمكن الاستغناء عنهما لإقامة أسس قوية للديمقراطية.

التعاطي مع القوى والمؤسسات الاجتماعية الجديدة

في أعقاب الإطاحة بنظام صدام حسين البعثي، تحطمت أيضا أسطورة نجاح البعث في إقامة مجتمع عراقي صواني يتكون من كتلة واحدة متناغمة. فقد ظهرت أعداد ضخمة من القوى الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية والثقافية التي كانت هادئة حتى الآن بقوة عارمة لكي تنافس القوى السياسية والاجتماعية الناشطة بالفعل سواء في المنفى أو داخل العراق. وبحلول يوليو/تموز ٢٠٠٣، نشأ ما يزيد على ١٤٠ مجموعة تنادي بالعمل من نوع ما في مجالات مثل الثقافة والانتماء العرقي والمرأة والتعليم وحقوق الإنسان وعدد لا يحصى من القضايا الأخرى المهمة على المستويين الوطني والمحلي. وبحلول نفس التاريخ أيضا، ظهرت إلى النور أكثر من ١٧٠ صحيفة ومجلة وجريدة يومية وأسبوعية ونصف أسبوعية ونصف شهرية، إذ استغل العراقيون الفرصة التي سنحت لهم بانتهاء احتكار الدولة للإعلام. وكان واضحا بجلاء أن قطاعات عريضة من العراقيين احتضنوا بحفاوة هذه الحرية التي عثروا عليها مجددا فبادروا الى التعبير عن شواغل وتطلعات فشلت عقود من السيطرة الشمولية في محوها على ما يبدو. فالمجتمع العراقي معروف بولعه بالنقاش والأفكار الجديدة وأساليب العيش الجديدة. وبينما فرض الحكم البعثي الصمت على المناقشات العامة، فإنه لم يستطع محو خطوط الانقسام الأيديولوجية القديمة والجديدة، التي ظلت تمور تحت السطح، لتعاود الظهور بقوة عارمة مع سقوط النظام البعثي.

إن المجتمع العراقي الذي استرد حريته من جديد، يشهد حاليا عملية تكوين تتعايش فيها العناصر القديمة والجديدة وتتفاعل وتنصهر بأشكال مختلفة، أو أنها تتريث في حذر. وفي هذه البيئة الديناميكية يصعب على المرء تشخيص وتعريف الاتجاهات والجماعات التي سيكون لها أكبر تأثير على العراق خلال الشهور والسنوات القادمة. غير أنه يمكن التعرف على عدة خصائص محسوسة تميز الكثير من الأطراف التي اعتلت مسرح الأحداث العامة واستفادت من حرية العراق الجديدة للإعراب عن شواغلها، وهذه الخصائص هي ما يلي:

- عودة ظهور الاتجاهات السياسية - الأيديولوجية التي كانت قائمة في العراق منذ عام ١٩٢١ جميعها تقريبا. وتشتمل المجموعات الناشطة على الملكيين الليبراليين والمنظمات الليبرالية القديمة والأحزاب التي تمتد جذورها إلى الأسر العريقة في بغداد والقاسميين والناصريين والقوميين العرب والقوميين الأكراد والماركسيين والإسلاميين.

- نمو العمل السياسي القائم على أسس اثنية. ولقد سار التركمان والأشوريون على هدى الأكراد وشكلوا حركاتهم الخاصة بهم.

- ظهور العديد من مجموعات ورابطات المجتمع المدني الجديدة — وإن كانت في شكل جنيني — ومن بينها المنظمات النسائية.

- تشكيل روابط واتحادات قبلية ذات نزعة وطنية عراقية. ويدل هذا التطور على استمرار قوة الانتماءات القبلية التي أعيد تنشيطها في التسعينات بدعم من النظام السابق.

- ظهور الحركات والمؤسسات القائمة على أسس دينية من جديد. فعلى الجانب الشيعي، تضم هذه المؤسسات المرجعية الشيعية غير الرسمية المتمركزة حول آية الله العظمى علي السيستاني وحركة الحوزة بقيادة الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر. وعلى الجانب السنّي، ظهرت مجددا الجمعيات السلفية (السنّية المحافظة) وهيئات العلماء.

تشكل هذه القوى نسيج المجتمع المدني الناشئ. وهي تمثل عموما التيار الرئيسي للعمل السياسي السلمي. أما في الخفاء، فقد شهدت الساحة نمو العصابات السرية المسلحة، التي تكوّن بعضها من بقايا الحزب وقوات الأمن التابعة للنظام المهزوم، وبعضها الآخر من العشائر الموالية للرئيس المخلوع، وبعضها الأخير من أفراد منظمات العنف السلفية المحلية أو المستوردة.

ونتيجة لعقود من النشاط السري وغياب مؤسسات العمل السياسي، فان هذه المجموعات كلها تقريبا تفتقد الخبرة في فن بناء توافق الآراء والحل الوسط وحل النزاعات، وهناك قلة فقط من المجموعات التي أظهرت القدرة على إعداد برنامج من الأهداف القابلة للتحقيق. وبالمثل، فإن غياب مجال سياسي وطني يشجع على النقاش والاعتراض في ظل النظام السابق أدى بمجموعات كثيرة إلى الاعتماد على مساندة الشبكات المحلية ذات المصالح الضيقة وإلى تبني منظور محلي وبرنامج عمل محلي بشكل مميز. وقد تختفي هذه النزعة المحلية الضيقة تدريجيا حالما تتمكن المؤسسات الوطنية من ممارسة وظائفها.

استقطابات سياسية

اتخذت هذه المجموعات والقوى آراء و برامج عمل متعارضة على امتداد خطوط عديدة كان أهمها ذلك الاستقطاب في مواقفها تجاه قوى التحالف. فالتيار الرئيسي الذي احتضن العمل السياسي السلمي والمؤسسي يتعرض للهجوم على كلا الجبهتين من جانب جماعات موالية للنظام السابق وأصوليين حملوا لواء العنف. وسعى أنصار صدام إلى إغراء قوة ثالثة بالانضمام إليهم في حملة من العنف ضد التحالف. وكانت هذه القوة التي تتمتع بتأييد نسبي بين الشيعة هي حركة مقتدى الصدر الناشطة في تنظيم مظاهرات الشوارع المعارضة والعمل السياسي الجماهيري. وحتى مؤخرا، ظل معسكر الصدر بمنأى عن المجموعات الموالية للنظام السابق والمجموعات السلفية وبمنأى عن تكتيكاتها العنيفة.

غير أن جماعات العنف هذه تحظى بدعم شعبي هامشي، فلا الدعوة إلى عودة النظام البعثي ولا المطالب بإقامة نظام سياسي على غرار نظام الطالبان تجد صدى قويا في أوساط المجتمع ككل. فالرأي العام في أوساط التيار الرئيسي يحبذ العمل السياسي السلمي والقائم في معظمه على المؤسسات. ولكن ذلك لا يعني أن التيار الرئيسي متجانس أو ساكن. إذ أن به على العكس من ذلك، ساحة من الصراع يتنافس فيه التيار العلماني مع التيار الإسلامي، والتيار الذي ينادي بدولة مركزية قوية مع التيار الذي ينادي بدولة فيدرالية، والتيار الأبوي التقليدي مع تيار تحرير المرأة، والتيار الليبرالي مع التيار المحافظ. وفي أعقاب المناقشات الدستورية في الصيف الماضي، والجدال الذي ثار حول تحديد موعد الانتخابات في أوائل العام الحالي، ظهر أيضا استقطاب جديد يفصل معظم الإسلاميين الشيعة عن جميع القوى الأخرى تقريبا.

يرجع هذا الاستقطاب في جوهره (حسب موقع المرء) إلى الخوف أو الأمل من أن تفوق الطائفة الشيعية الديمغرافي سيمكن الإسلاميين الشيعيين من الفوز في الانتخابات وإنشاء نظام مركزي محافظ مناهض للعلمانية استنادا إلى المبدأ الديمقراطي لحكم الأغلبية. ويدرك

الإسـلاميون الشـيعة مدى الفجوة بين تمثيلهم المحدود الراهن في مجلس الحكم ونفوذهم المتنامي بين الاوسـاط الشـيعية — وخصوصا منذ اغتيال آية الله محمد باقر الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسـلامية في العراق في أغسـطس/آب ٢٠٠٣. فإذا كان الإسـلاميون الشيعة مدفوعين في السـابق للتمسـك بالفتوى التي أصدرها السيسـتاني لخشيتهم من دستور مفروض من الخارج، فإن تأييدهم للانتخابات العامة الآن يرجع إلى ثقتهم في إحراز نصر انتخابي ساحق.

إن الوحدة بين الأحزاب الشـيعية المتباينة - مثل حزب الدعوة الإسـلامي والمجلس الأعلى للثورة الإسـلامية في العراق وميثاق الشـيعة الذي يتزعمه موفق الربيعي - تنبع من الاحترام لشخص السيستاني أكثر من الرغبة في العمل ككتلة واحدة. وترغب هذه الأحزاب أيضا في تعزيز موقف السيسـتاني من أجل إقامة توازن مع معسـكر الصدر، والاحتفاظ بالسيسـتاني كرصيد لها في حالة نشـوء نزاعات مع سـلطة التحالف المؤقتة وأي حكومة مؤقتة قادمة.

يجب التنويه أيضا بمسـاندة إيران لعقد انتخابات مبكرة في العراق. فمن المفترض أن أي انتصار إسـلامي في العراق من شـأنه أن يضعف النفوذ الأمريكي ويعزز وضع إيران في المنطقة. وبينما لا يميل معظم الإسـلاميين الشـيعة إلى قبول نموذج إيراني للحكم بواسـطة الزعماء الدينيين، فإن معظمهم يؤيد بالفعل منح الزعماء الدينيين سلطة سياسية أكبر وإضفاء شكل ما من أشكال التوجه الإسلامي على النظام السياسي والمجتمع في العراق. والواقع أن هذه القوى لا تسـيطر فحسـب على رصيد رمزي ديني - طائفي قوي، بل تسـيطر أيضا على جيش كبير ومنضبط ومناضل من المؤيدين المنظمين في حركة مركزية من نوع الحركة اللينينية. أما المعسكر العلماني فلديه أيضا موارد ضخمة ولكنه يعاني من التشـرذم. وقد كان أحد الدروس المسـتفادة من الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ أن كلا من الليبراليين واليسـاريين أيدوا دون قصد معسكر الخميني " الإسلامي "، وسقطوا بسبب انقسامهم ضحايا له.

أما في العراق، فالتيار الإسـلامي مقسّـم على اسـس اثنية مذهبية، كما أن هيكل التيار الإسلامي الشيعي موزع على نخب تقوم على عصبيات العائلة /المدينة. ولا يوجد شح في الجماعات الإسلامية المعتدلة والقوى العلمانية الليبرالية المعتدلة سواء في مجلس الحكم أو خارجه. ولذلك، فإن تطور هذه الكتلة الليبرالية المعتدلة التي تجمع بين الليبراليين واليساريين والشخصيات والجماعات الإسلامية المعتدلة والمنظمات النسائية والاثنية وغيرها يمثل ضمانا آخر ضد أية محاولات لاقتباس النموذج الإسلامي الإيراني.

مستقبل المرحلة الانتقالية

في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، خرجت الأحزاب والجماعات الإسلامية الشيعية إلى الشوارع في مظاهرات عارمة تنادي بعقد انتخابات مبكرة لإفشـال اتفاق نوفمبر/تشـرين الثاني ٢٠٠٣ بين التحالف ومجلس الحكم والأمم المتحدة، الذي حدد تاريخ ٣٠ يونيو/حزيران لنقل السـيادة إلى أيـدي العراقيين. وكان طموحهم وما يزال هو أن يمسـكوا بزمـام القيادة خلال الفترة الانتقالية للتحكم في إعداد الدسـتور، وفي إعادة تنظيم الجيش، على سـبيل المثال لا الحصر. وإذا كان لهذه الجماعات أن تسـيطر على السـلطة من خلال الانتخابات قبل ٣٠ يونيو/حزيران، فإن النقل المقرر للسـيادة سـيزيد في الواقع من قوة الإسـلاميين. والخوف من هذه السيطرة الاحتكارية بواسطة كتلة واحدة هو الذي يوحد مختلف الجماعات في اللجنة الدستورية التحضيرية التي صوتت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ ضد عقد انتخابات مباشرة. وبمقدور معارضي الانتخابات المباشـرة أن يشـعروا ببعض الارتياح لأن موقف السيسـتاني المؤيد للانتخابات المبكرة كان مرنا. فبالرغم من تأييده للانتخابات المباشرة من حيث المبدأ، فإنه وافق على الالتزام بما توصلت إليه الأمم المتحدة من أن الانتخابات المبكرة سـتكون أمرا مسـتحيلا من الوجهة الفنية. وقد تبنت الجماعات الإسلامية الشيعية موقف السيستاني هذا إلى حد كبير.

إن الذين يحرصون على رؤية عراق مسـتقر وليبرالي لديهم سـبب وجيه للاعتراض على عقد انتخابات مباشـرة في هذه المرحلة من الفترة الانتقاليـة. فالانتخابـات المباشـرة يجب أن تمثـل النتاج النهائي وليس المرحلة الأولية لعملية التحـول الديمقراطي. والعراق، مثل الكثير من المجتمعـات الأخـرى التي تعرضـت للدمار الاقتصادي في أعقاب الحرب، يعاني من ويلات العنف ويزخر بالسـلاح ويفتقر إلى وجود طبقة سياسـية ناضجة من ذوي الخبرة في حل النزاع وبناء توافق الآراء. وبالنظر إلى وجود زعماء الميليشـيات وميليشـيات الأحزاب، فإن تنظيم انتخابات مباشرة الآن لن يعكس أي اختيارات رشيدة أو حرة. وعلاوة على ذلك، أكد خبراء الأمم المتحدة الذين زاروا بغداد أن البلاد تحتاج إلى عدة أشهر لإعداد سجل انتخابي دقيق وإعداد القوانين الانتخابية التي تسمح بعقد انتخابات حرة ونزيهة.

لا يستطيع المرء التنبؤ بشكل الجمعية التأسيسية التي ستظهر إلى الوجود بعد أي انتخابات عامة تعقد في أوائل عام ٢٠٠٥. غير أن الشيء المؤكد هو أن هذه الجمعية لن تكون مشابهة لمجلس الحكم. فالنظام الانتخابي الذي يعطي كل شخص صوتا سيؤدي بالطبع إلى أغلبية من النواب الشيعة في أي جمعية وطنية. ولكن الأغلبية الشيعية شئ والأغلبية الإسلامية الشيعية شئ آخر. فالأولى واقع ديمغرافي ثابت، أما الثانية فهي اختيار سياسي متغير. وديمغرافياً، سوف تكون هناك أيضا كتلتان قويتان من كتل الأقلية، واحدة تمثل مختلف أحزاب المناطق الكردية، والأخرى تمثل الجماعات والأحزاب في المناطق السّنية العربية. ومن الصعب التنبؤ بشكل التمثيل الأيديولوجي - السياسي، إذ من المرجح أن تبلي الأحزاب القومية الكردية بلاء حسنا، وكذلك الجماعات السنية والكردية والإسلامية العربية. ويمكن للأحزاب الليبرالية واليسارية أن تحصل على أضعف تمثيل في أي جمعية وطنية.

إن الاستقطاب الذي ظهر حول قانون الأدارة الانتقالي (اي الد ستور المؤقت) الذي صادق عليه مجلس الحكم في ٨ مارس/آذار ٢٠٠٤، يحمل في ثناياه الكثير من الدروس والمعاني. فالقانون يتميز باعتداله من قضية الشريعة (إذ اعتبر الاسلام أحد مصادر القانون، وليس المصدر الأساسي)، وقضية المرأة، وقضية التوازن في الحقوق والتشريعات بين المجموعات الاثنية والطائفية. وأوصى القانون أيضا بإنشاء مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء يتمتع كل واحد منهم بسلطة النقض. وقد كانت القضايا الأكثر مثارا للجدل — وهي الفيدرالية وحقوق المرأة ودور الدين وحقوق الأقليات — وستظل القوة الدافعة وراء التباين والتعبئة الجماهيرية داخل تيار العمل السياسي المؤسسي والسلمي الذي يمثل التيار الرئيسي في البلاد.

إن هذا التيار الرئيسي، بالرغم من تنوعه الداخلي، يقف بشكل واضح ضد قوى العنف والقوى العاملة خارج المؤسسات والقوى الأصولية على جانبي الهوة الطائفية السنّية - الشيعية التي تعارض وترفض العملية الدستورية والانتقالية برمتها. فالأصوليون من السنّة وأنصار النظام السابق يشتركون أساسا في نفس الموقف الذي اتخذته الكتلة الأصولية - العائلية التابعة للزعيم الشيعي الإسلامي مقتدى الصدر، الذي يسعى إلى استعادة السلطة الدينية والاجتماعية لأسرته في عالم الزعامة السياسية الشيعية الذي لا يعترف أصلا بأي سلطة وراثية، ذلك أن الزعماء الدينيين يجب أن يستوفوا عدة شروط، منها الأقدمية والامتياز في العلوم الدينية واعتراف الشخصيات الدينية بهذه المكانة المكتسبة، لكي يحصلوا على لقب " آية الله "، (أو المرجع الديني الأعلى). ولكن الصدر لا يستوفى أيا من هذه الشروط، بل أنه أحدث انقساما في عائلة الصدر (إذ وقف أعمامه ضده)، واستعدى عليه طبقة الزعماء الدينيين وعلى الأخص مؤسسة السيستاني، وعارض جميع المجموعات الإسلامية الشيعية الأخرى. وقد انحسر الصدر اثر الصعود الهائل لنجم السيستاني خلال المناقشات الدستورية، فسعى جاهدا إلى شن حملة من العنف لاسترداد موقعه. ففي أوائل عام ٢٠٠٤، قام بحملة تضمنت اقتحام على البيوت وتدمير "صحون " الأقمار الاصطناعية، كما سعى إلى فرض معيار " إسلامي " للملبس والسلوك ونظم محاكم شرعية مؤقتة أصدرت أحكاما تدين فيها مواطنين عاديين بشكل تعسفي.

ومما شجع الصدر حصوله على الدعم والمال من إيران، فتحول من التوجه السياسي العائلي إلى التوجه السياسي الأصولي تمشيا مع المخططات الإيرانية لإنشاء تحالف إسلامي عريض يمتد من لبنان إلى الضفة الغربية والعراق. وتحولت مجموعته بفضل صلاته الإيرانية من حركة اجتماعية محلية تسعى وراء النفوذ العائلي - الديني إلى مجموعة أصولية طرفية خطيرة تتبنى أسلوب العنف. وأطلق المرشد الإيراني آية الله خامنئي على الصدر اسم " نصر الله العراقي " إشارة إلى زعيم حزب الله اللبناني.

إن المواجهة التي تفجرت في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ بين سلطة الائتلاف ومؤيدي الصدر كانت ملتهبة بالفعل منذ مايو/أيار ٢٠٠٣. وقد أدت الإجراءات القاسية التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة (بتأييد ضمني من مجلس الحكم) بإغلاق صحيفة الصدر الأسبوعية وتوقيف مساعده وإصدار أمر بتوقيف الصدر في قضية قتل الزعيم الشيعي مجيد الخوئي (الذي قتل في ١٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٣ في مدينة النجف)، أدت إلى رد فعل عنيف من جيش المهدي، وهو الميليشيا التي تمثل الجيش الخاص للصدر، ومن آخرين. ومن المرجح أن يؤدي استمرار العنف من جانب التحالف والميليشيات إلى تزايد الاستقطاب بين السكان مع اقتراب موعد نقل السيادة.

توصيات

بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية التي يجب أن يستمر تنفيذها، هناك الكثير من المبادرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يتعين القيام بها لتأمين الاستقرار مستقبلا في العراق. وينبغي أن تظل الاعتبارات التالية ماثلة في الأذهان:

- إنه بالرغم من ضرورة اتخاذ موقف حازم تجاه تيارات العنف المتطرفة على جانبي الهوة الطائفية، يجب ألا يطغى ذلك على الحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة في هياكل السلطة المحلية والسيادية. ومن الضروري أن تضمن الحكومة المؤقتة التي ستشكل بعد الثلاثين من يونيو/حزيران، تمثيلا سياسيا و جهويا أكثر اتساعا تعزيزا لمشروعية الهيئة الحاكمة الجديدة واستقرارها.

- اكتسب تاريخ ٣٠ يونيو/حزيران لنقل السيادة قدرا كبيرا من القيمة الرمزية سواء للعراقيين أو لأعضاء التحالف، ويجب احترام هذا التاريخ.

- بافتراض حدوث نقل السيادة في الموعد المقرر، فلا شك أن الخطوة التالية ستكون التفاوض حول الوضع النهائي لقوات التحالف. وبما أن سلطة الائتلاف المؤقتة ستظل في الواقع مسؤولة عن الدفاع والأمن، فيجب تنظيم هيئة مشتركة للأمن والدفاع من العراق وقوات التحالف وذلك على أعلى مستوى. وعلاوة على ذلك، ولما كان الأسبوع الانتقالي من نهاية يونيو/حزيران إلى أوائل يوليو/تموز ٢٠٠٤ سيشهد بالفعل أضخم حملة معادية للتحالف حتى الآن، فيجب ألا تتخذ سلطة التحالف المؤقتة أي مبادرات أمنية بشكل مستقل عن مجلس الحكم العراقي.

- على الجانب السياسي، هناك تيار وسطي معتدل آخذ في التطور ويحتمل أن يشكل قوة توازن مضادة للراديكاليين الإسلاميين الأصوليين. ويمكن لجميع الليبراليين والديمقراطيين الاجتماعيين (اليسار السابق) والشخصيات الإسلامية المعتدلة، والقوى القبلية المعتدلة (ظهرت حتى الآن ١٤ من هذه الجماعات) وغيرها، يمكنها، بل ويجب عليها، أن تنسق جهودها لتكون بديلا للكتلة الإسلامية الراديكالية.

- على الجانب الاجتماعي، تشكل فئات المجتمع المدني، وفي مقدمتها المنظمات النسائية و " النقابات " (الاتحادات المهنية للطبقة الوسطى) تشكل موئلا للعمل المدني والوطنية العراقية (كمفهوم مميز عن الخطاب الطائفي) والعلمانية المعتدلة، والاتجاهات الوسطية التي ربما عززت من عملية التحول الديمقراطي. ويجب أن تحظى هذه الفئات كلها بالتشجيع .

- ختاما، أن إرساء وتعزيز الأسس المؤسسية لديمقراطية قابلة للاستمرار، على الأجلين المتوسط والطويل، سوف يتطلبان إعادة البناء الاقتصادي لتوفير فرص العمل ولتوسيع نطاق المشاركة الاقتصادية. ويجب أن تتضمن إعادة البناء الاقتصادي والقضاء على الاقتصاد الاوامري واتخاذ التدابير للحد من التأثيرات اللاديمقراطية للريعية النفطية. والجدير بالذكر أن الحل الذي طبق في حالة نفط ألاسكا يقدم نموذجا مناسبا لتوزيع الايرادات النفطية على الشعب العراقي مباشرة، ويجب أن توضع نسخة عراقية من هذا النموذج على جدول أعمال المناقشة في الحكومة الوطنية الجديدة.

ملاحظات

ملاحظات

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

● **شستر أ. كروكر** (الرئيس)، ● **جيمس ر. شليسنجر**، أستاذ الدراسات الاستراتيجية، المعهد الدبلوماسي، جامعة جورجتاون، ● **سيمور مارتن ليبست** (نائب الرئيس)، أستاذ كلية هيزل للسياسة العامة، جامعة جورج ميسون، ● **بتي ف. بمبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة اتصالات السلام، واشنطن العاصمة، ● **هوللي ج. بركالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة، ● **لوري س. فولتون**، مؤسسة ويليامز وكونولي، واشنطن العاصمة، ● **شارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة، ● **ستيفن د. كراسنر**، أستاذ العلاقات الدولية في معهد جراهام هـ. ستيوارت، جامعة ستانفورد، ● **مارك إي ليلاند**، رئيس مؤسسة مارك أي ليلاند وشركاه، أرلنغتون، فيرجينيا، ● **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا وأمريكا، نيويورك، ولاية نيويورك، ● **ماريا أوتيرو**، رئيسة مؤسسة أكسيون الدولية، بوسطن، ماساشوستس، ● **دانييل بايبس**، مدير منتدى الشرق الأوسط، فيلاديلفيا، بنسلفانيا، ● **باربرا و. سنيلنغ**، سناتور ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شالبورن، فيرمونت، ● **ج. روبنسون وست**، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة.

أعضاء بحكم منصبهم

● **لورن و. كرينر**، نائب وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية، وحقوق الإنسان والعمال ● **مايكل م. دن**، ليفتنانت جنرال، سلاح الجو الأمريكي، رئيس جامعة الدفاع الوطني ● **بيتر و. رودمان**، نائب وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي ● **ريتشارد هـ. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
17th Street NW 1200
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 120